وارادة الكل محتملة فيحمل من على التبعيض اخذا بالمتيقن المقطوع به وتركا للمحتمل المشكوك ففي من شاء من عبيدي امكن العمل بعموم من وتبعيضها بان يعتق كل واحد لانه لما علق عتق كل واحد بمشيئته مع قطع النظر عن الغير كان كل من شاء العتق بعضا من عبيدي بخلاف من شئت من عبيدي فان المخاطب ثمة لو شاء عتق الكل سقط معنى التبعيض بالكلية وهذا ظاهر على تقدير تعلق المشيئة بالكل دفعة بان قال شاء المخاطب عتقه حال كونه بعضا ليس بعض العبيد بل الكل وانما على تقدير الترتيب ففيه اشكال لانه يصدق على كل واحد انه شاء المخاطب عتقه حال كونه بعضا من العبيد ويمكن الجواب بان تعلق المشيئة بكل على الانفراد امر باطن لا اطلاع عليه والظاهر من اعتاق الكل تعلق المشيئة بالكل فلا بد من اخراج البعض لتحقق التبعيض وههنا نظر وهو ان البعضية التي يدل عليها من هي البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التي هي اعم من ان تكون في ضمن الكل او بدونه وح لا نسلم ان التبعيض متيقن وهو ظاهر **قوله** ومنها ما في غير العقلاء هذا قول بعض ائمة اللغة والاكثرون على انه يعم العقلاء وغيرهم **فان قيل** ففي قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر يجب قراءة جميع ما تيسر عملا بالعموم كما في تزوج ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة **قلنا** بناء الامر على التيسير دل على ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد دون الاجتماع لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا **قوله** وتدبير وجههما اما وجه قول ابي يوسف ومحمد فهو ان ما عام ومن للبيان والثلاث جميع عدد الطلاق المشروع واما وجه قول ابي حنيفة فهو ان من للتبعيض فيجب ان يكون ما شاء بعض الثلاث **قوله** وهما محكمان ليس المراد انهما لا يحتملان التخصيص اصلا لان قوله تعالى والله خلق كل شيء وقوله واوتيت من كل شيء مخصوص على ما سبق بل المراد انهما لا يقعان خاصا بان يقال كل رجل او جميع الرجال ويراد واحد بخلاف سائر ادوات العموم على ما سبق في المعرف باللام ومن وما وذكر شمس الائمة وفخر الاسلام ان كلمة كل تحتمل الخصوص نحو كلمة من كما اذا قال كل من دخل هذا الحصن اولا فله كذا فدخلوه على التعاقب فالنفل للاول خاصة باحتمال الخصوص في كلمة كل فان الاول اسم لفرد سابق وهذا الوصف يتحقق فيه دون من دخل بعده وقد جعل المصنف ذلك من العموم الذي يكون تناوله على سبيل البدل **قوله** فان دخل الكل يعني اذا اضيف لفظ كل الى النكرة

فيه مناقشة وهي ان هذا مخالف لما ذكره الان من ان التبعيض متيقن على التقديرين ثم انه هذا التيقن وان كان يعترض عليه الشارح في اواخر البحث الا انه يعد في سياق الكلام على تسليم ذلك التيقن ح

ومنها ما

قوله على انه يعم العقلاء وغيرهم ان اراد وا به انه يستعمل فيهما ولو مجازا في احدهما فلا كلام فيه وان ادعى الاستعمال فيهما بحسب الحقيقة ثم يدل عليه ما روي انه لما نزل قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال عبد الله بن الزبعرى قد عبدت الملائكة والمسيح افتراهم يعذبون فقال عليه السلام ما اجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لا يعقل ح

كل وجميع

قوله والله خالق كل شيء هكذا وقع في اكثر النسخ الا ان الواقع في القرآن العظيم وخلق كل شيء وفي موضع آخر الله خالق كل شيء قال في تفسير القاضي الشيء يختص بالموجود لانه مصدر شاء اطلق بمعنى شاء تارة وح يتناول الباري تعالى كما قال الله تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله وبمعنى مشيء اخرى اي مشيء وجوده وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة وعليه قوله الله تعالى ان الله على كل شيء قدير الله خالق كل شيء فهما على عمومهما بلا مثنوية ح

النكرة فهو لعموم افرادها واذا اضيف الى المعرفة فلعموم اجزائها فيصح كل رجل يشبعه هذا الرغيف بخلاف كل الرجال ويصح كل الرجال يحمل هذا الحجر بخلاف كل رجل **قوله** فدخل عشرة معا انما قال ذلك لانهم لو دخلوا متعاقبين فالنفل للاول خاصة لان من دخل بعده ليس داخلا اولا لكونه مسبوقا بالغير ومعنى الاول السابق الغير المسبوق **قوله** وكل اي كل واحد من العشرة الداخلين معا اول بالنسبة الى المتخلف الذي يقدر دخوله بعد فتح الحصن وذلك لان الداخل اولا يجب ان يعتبر اضافته الى الداخل ثانيا الى من ليس بداخل اصلا **قوله** يجعل امن دخل اي لو قال من دخل هذا الحصن اولا فله الف فدخل عشرة معا لم يكن لهم ولا لواحد منهم شيء لانه ليس عموم من على سبيل الانفراد بل عموم الجنس وههنا لم يتحقق اول داخل اولا ولا يجوز ان يجعل من استعارة عن الكل او الجميع ليكون لكل منهم او للمجموع نفل واحد لان عموم الكل على سبيل الانفراد وعموم الجميع على سبيل الاجتماع قصدا وعموم من انما يثبت ضرورة ابهامه كالنكرة في موضع النفي فلا مشاركة تصحح الاستعارة **قوله** وههنا فرق اخر حاصله ان الاول هو السابق على جميع ما عداه وهو بهذا المعنى لا يتعدد ولهذا فسروه بالفرد السابق فعند اضافة الكل الى الاول اليه يجب ان يكون مجازا عن السابق على الغير مطلقا سواء كان جميع ما عداه او بعضه كالمتخلف ليجري فيه التعدد فيصح اضافة الكل الافرادي اليه فعلى هذا يجب ان يكون من نكرة موصوفة اذ لو كانت موصولة وهي معرفة لكانت كل لشمول الاجزاء بمعنى كل الرجال الذين يدخلون هذا الحصن فلهم كذا فيجب ان يكون للمجموع نفل واحد وفي هذا الفرق نظر وهو انه يقتضي ان يكون في صورة الدخول فرادى ان يستحق النفل كل واحد منهم غير الاخر لدخوله تحت عموم هذا المجاز اعني السابق بالنسبة الى المتخلف وليس كذلك لتصريحهم بان النفل للاول خاصة ويمكن الجواب بان قيد عدم المسبوقية بالغير مراد فلا يصدق الا على الاول خاصة ومما يجب التنبيه له ان الاولية ههنا ظرف بمعنى قبل وليس اوصفا للداخل فكان المراد بقولهم الاول اسم للفرد السابق الداخل اولا مثل اسم لذلك **قوله** فان جمع من دخل هذا الحصن اولا اعلم ان المشروط له النفل في مسائل تقييد دخول الحصن بقيد الاولية اما ان يكون مذكورا بلفظ من او مع اضافة الكل او الجميع اليه وعلى التقادير الثلاثة اما ان يكون الداخل واحدا او متعددا معا او

Copyright © [illegible] University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)